الأمم المتحدة تشجع الفتيات والنساء على الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

■ نيويورك / متابعات:

تشجع وكالة الأمم المتحدة للاتصالات النساء والفتيات عبر العالم لبناء حياة مهنية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

واعتمد الاتحاد الدولي للاتصالات "يوم الفتيات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" ، الذي يتم الاحتفال به في رابع يوم خميس من شهر أبريل من كل عام ، في عام 2010 لإلهام الفتيات على النظر في بناء مستقبل مهني في مجال التكنولوجيا. ووفقا لأمين عام الاتحاد، الدكتور حمدون توريه ، على مدى السنوات الـ 20 الماضية تطورت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتصبح مجالا رائعا وديناميكيا يتغير بسرعة ويؤثر على كل جانب من جوانب حياة الناس.

وقال «تحسن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حياة الناس في كل مكان من خلال رعاية صحية أفضل ، وإدارة بيئية أفضل ، واتصالات أفضل وأنظمة تعليمية أفضل تغير طريقة تعلم الأطفال والكبار» .

نحن حقا في بداية ثورة معلومات تغير العالم. وسؤالي لكم جميعا في «يوم الفتيات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» هذا العام ، بسيط : «ألا تريدون أن تكونوا جزءا منه؟» ووفقا للاتحاد الدولي للاتصالات ، يواصل الزخم العالمي حول «يوم الفتيات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» نموه حيث من المتوقع أن تعقد أكثر من 100 دولة هذا العام فعاليات تستضيفها الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

المعالجة الجماعية للديدان الطفيلية بمدارس العاصمة وعـدن وسيلة آمنة من أجل جيل سليم معافى

انخفاض القدرة الذهنية لدى الطفل وضعف الاستيعاب والتحصيل التعليمي من الآثار السلبية للديدان المعوية

لا تزال الأمراض المعدية وعلى رأسها الديدان المنقولة عن طريق التربة أكثر الأمراض شيوعاً في مجتمعنا ، في حين تتفاوت إصابة الناس بها ما بين إصابة خفيفة غير ملفتة إلى حد كبير، وبين إصابه شديدة تبرز ملامحها وآثارها بشدة.

بيد أن مضاعفات هذه الديدان تظهر بشكل سيء لدى صغار السن وبالذات الأطفال حتى سن 18 عاماً ، حيث من الممكن أن تؤدي إلى الوفاة لاسيما في حال انسداد الأمعاء الناتج عن تكتل ديدان الإسكارس.

علاوة على أضراها الكثيرة على مستوى تدني النمو الطبيعي للجسم والتسبب بفقر الدم وسوء التغذية، وتجلياتها الخطيرة في إضعاف التحصيل التعليمي والاستيعاب.

صنعاء / بشير الحزمي

ويعتبر البرنامج المسئول عن مكافحة الديدان في المدارس في بلادنا أحد مكونات مشروع مكافحة البلهارسيا ويتم تنفيذه من خلال البرنامج الوطني للصحة المدرسية بوزارة الصحة العامة والسكان (أحد برامج الرعاية الصحية الأولية بوزارة الصحة)، وذلك بالتعاون مع إدارة الصحة المدرسية بوزارة التربية والتعليم، ويسعى إلى تحسين الصحة العامة بالمدارس والوضع الصحي والذهني للطلاب من الجنسين، وكذا وقايتهم من سوء التغذية وفقر الدم وضعف التحصيل التعليمي. ويهدف البرنامج عموما الى تحسين الحالة الصحية والتغذوية والذهنية بين الأطفال في سن المدرسة من(6 - 18)سنة. وللبرنامج أهداف خاصة تتمثل في خفض شدة الإصابة بالديدان المنقولة عن طريق التربة بين الأطفال في سن المدرسة من (6 – 18) سنة في جميع المديريات المستهدفة ، تشجيع السلوك الصحي السليم وإنقاص العدوى بالديدان المعوية عن طريق (التوعية باستخدام المياه النظيفة ، استخدام المراحيض ، النظافة الشخصية ، غسل الأيدي بعناية، رمي المخلفات بالأماكن المخصصة لها ، نظافة بيئة المدرسة ، لبس الأحذية) . كما يهدف الى الحد من فقر الدم وأي مشاكل صحية أخرى قد تظهر بسبب الإصابة بالديدان المعوية ، تحسين ودعم نشاط البرنامج الوطني للصحة المدرسية على كافة المستويات.

المعالجة الجماعية

وتتم المعالجة الجماعية للديدان الطفيلية في المدارس تحت إشراف ورعاية وزارة الصحة العامة والسكان ومنظمة الصحة العالمية وبالتنسيق والتعاون مع وزارة التربية والتعليم حيث يتم تنفيذ معالجة جماعية شاملة لجميع طلبة المدارس من الجنسين في عموم مدارس أمانة العاصمة ومحافظة عدن من خلال دواء (البندازول/ الجرعة 400 مجم) وقد صنع هذا الدواء خصيصاً لمنظمة الصحة العالمية ، وهو دواء متداول في السوق الدوائي ببلادنا وكذلك في الصيدليات المختلفة ، تصنعه شركة دوائية بريطانية عالمية رائدةً في التصنيع الدوائي اسمها (جلاكسو سميث كلين)، كما أنه مضمون الصلاحية والفاعلية في القضاء على الديدان الطفيلية الشائعة.

دواء آمن

وطبياً يمكن إعطاء هذا الدواء بشكل آمن دون مشكلة في المدارس في كل فصل دراسي من خلال جرعة واحدة تؤخذ بعد وجبة طعام مشبعة ، وهي عبارة عن حبة واحدة يمكن تناولها كل ستة أشهر بحسب توصيات (منظمه الصحة العالمية) وبحسب إستراتيجية هذا المشروع المقرة والمنفذة في العديد من بلدان العالم.

في حين ، سبق خلال حملات معالجة البلهارسيا التي نفذتها وزارة الصحة في السنوات الماضية إعطاء هذا الدواء للطلاب الملتحقين بالمدارس وكذلك غير الملتحقين بها من ذوي الفئة العمرية.

وللعلم ، فقد ثبت نجاح وجدارة وفعالية هذه المعالجة في التخلص من الديدان المنقولة عن طريق التربة.

الفئة المستهدفة

وبحسب المركز الوطني للتثقيف والإعلام الصحي والسكاني فإن الحملة تستهدف طلاب وطالبات المدرس في عمر المدرسة من (6 – 18)سنة داخل المدارس ، كما أن المعالجة تشمل أيضاً الأطفال من الجنسين غير الملتحقين بالمدرسة ممن ينتمون إلى الفئة العمرية ذاتها. وتنفذ الحملة من (27 أبريل وحتى نهاية العام الدراسي الجاري2014 م).

أنواع الديدان

وتشمل انواع الديدان المنقولة عن طريق التربة الدودة المسلكية (الترايكورس ترايكورا) ، الدودة الخيطية (الإسكارس) ، الدودة الخطافية أو الشصية (الإنكلستوما) ، الدودة الدبوسية (الإنتروبياس).

وهناك عدة عوامل مساعدة على انتشار الديدان المعوية ابرزها التبرز في الطرقات أو في التربة ، إهمال الناس أو الأطفال للنظافة وعدم لبس الأحذية ، توفر المناخات البيئية الملائمة لانتشار الديدان الطفيلية وضعف الإصحاح البيئي ، تواجد التربة والرطوبة والأمطار ، عدم غسل الأيدي جيداً بعد قضاء الحاجة (التبرز) وقبل تناول الطعام ، أكل الخضروات دون غسلها، إهمال غسل اليدين بالماء والصابون قبل تحضير الطعام وبعد تنظيف مخلفات الأطفال.

آثار سلبية

ومن الآثار السلبية للإصابة بالديدان المعوية التأثير السلبي على الحالة الغذائية للطفل نظراً لأن الديدان تعيش في الأمعاء وتعتمد في غذائها على غذاء الطفل ، فقدان الشهية جراء الإصابة بالديدان، ومن ثم الإصابة بسوء التغذية ، نقص النمو الجسدي للطفل، انخفاض سعة القدرة الذهنية لدى الطفل وضعف الاستيعاب والتحصيل التعليمي ، انسداد الأمعاء عند الطفل المصاب بديدان الإسكارس والذي قد يؤدي إلى الوفاة بسبب انسداد الأمعاء.

نتائج المعالجة

وللمعالجة من هذه الديدان نتائج ملموسة أهمها تحسين مخزون الحديد ونسبة الهيموجلوبين في دم الطفل ، تحسين النمو عند الأطفال ، تحسين الشهية للأكل ، تحسين مستوى الأداء الذهني للطفل ، خفض نسبة حدوث المضاعفات السريرية.

طرق الوقاية

وللوقاية من عدوى الديدان عدة طرق اهمها وجوب استخدام الحمامات لأنه يمنع تلوث التربة بالبراز ، وجوب غسل اليدين بالصابون بعد استخدام الحمام وقبل تناول الطعام والمحافظة على نظافة اليدين ، غسل الخضروات والفواكه جيدا بالماء النظيف ، لبس الأحذية ومنع الأطفال من المشي حفاة في الحقول والطين والمياه والانهار ، تناول الأدوية المضادة للديدان على الأقل مرة واحدة سنويا ، تحسين عملية الصرف الصحي، وعدم استخدام مياه المجاري في ري الخضروات ، النظافة الشخصية ، النظافة العامة (المدارس، الشوارع).

لا صحة للشائعات

ولمن لا يعلم فإن خدمة معالجة الديدان الطفيلية على مستوى المدارس في اليمن ليست وليدة اليوم ، بل سبق في الماضي تقديمها خلال الحملات الوطنية لمكافحة البلهارسيا والتي شملت جميع محافظات الجمهورية ، على اعتبار أن جميعها يشكل بؤراً لانتشار هذه الأمراض.

وليس غريباً أن تقدم وزارة الصحة علاجاً يحسن المستوى الصحي لطلبة المدارس خلال العام الدراسي الحالي بدءاً بأمانة العاصمة ومحافظة عدن، ولأنهما لم تستهدفا خلال الحملات السابقة ضد البلهارسيا.

لكن بعض مثيري الشائعات لا يروق لهم تفهم أهمية صون المجتمع وأجيال المستقبل من الأمراض التي تضر بصحتهم من مثل الديدان الطفيلية الواسعة الانتشار في بلادنا ، لدرجة أن قلة من الإعلاميين والكتاب في الصحافة لم يسلموا من الانجرار وراء الأكاذيب المضللة ، وأوسعوا المعالجة قدحاً وتشويها ، الأمر الذي أثار بلبلة وخوفاً واسعاً لدى الكثير من أولياء الأمور ، ما دفع بالبعض إلى منع أطفاله من تناول الدواء المضاد للديدان الطفيلية.

وعلى ما تقدم ، فإن وزارة الصحة العامة والسكان المسئولة الوحيدة عن تقديم المعلومات عن كل ما يتعلق بصحة المجتمع ، وهي من تتولى تقديم هذه المعالجة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وبمساندة منظمة الصحة العالمية ، في سعي دؤوب الى تحسين مستوى الصحة العامة للمجتمع ومستوى التحصيل التعليمي لطلاب وطالبات المدارس ومكافحة سوء التغذية وفقر الدم ، على اعتبار أن الديدان الطفيلية أبرز المتسببين بهذه الاعتلالات السلبية على الصحة.

وفي الأخير ، فإن وزارة الصحة العامة والسكان تهيب بجميع أولياء الأمور الحرص على عدم تفويت الفائدة لأبنائهم مع ضرورة تناول وجبة مشبعة قبل

في بيان مشترك لصندوق الامم المتحدة للسكان والاتحاد الدولي للقابلات :

توفير فرص الحصول على الرعاية الصحية الجيدة هو حق أساسي من حقوق الإنسان

■ كتب / بشير الحزمي :

صدر عن المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان الدكتور باباتوندي أوشيتيمن ، ورئيسة الاتحاد الدولي للقابلات فرانسيس داي ستيرك بمناسبة اليوم العالمي للقابلة بيان مشترك أوضحا فيه أنه على مدى العقدين الماضيين ، انخفضت معدلات وفيات الأمهات على الصعيد العالمي بما يناهز النصف. وخلال الفترة نفسها، زادت معدلات توافر القابلات الماهرات بنسبة 15 في المائة، حيث أصبحت كل حالتين من بين ثلاث حالات ولادة مصحوبتين بوجود أحد الاختصاصيين الصحيين الماهرين.

وقالا إنه لم يتبق أكثر من 600 يوم على حلول الموعد النهائي المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، يقتضي الأمر بذل جهود متضافرة لزيادة حجم التدخلات الفعالة من حيث الكلفة الرامية إلى تثقيف القابلات وغيرهن من المتخصصات في مجال القبالة وتزويدهن بالمهارات اللازمة في هذا المجال. فهذه الاستثمارات لها أهميتها البالغة للتعجيل بالجهود الرامية إلى تحسين الصحة النفاسية وبلوغ الهدف 5 من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو أحد الأهداف التي يواجه بلوغها تأخراً شديداً.

واكدا أن توفير فرص الحصول على الرعاية الصحية الجيدة هو حق أساسي من حقوق الإنسان.

وأشارا الى أن هناك قرابة 40 مليون امرأة لا تحظى بوجود رعاية صحية متخصصة عند الوضع، الأمر الذي يضاعف من خطر التعرض للموت أو العجز سواء بالنسبة إلى الأم أو الوليد. مؤكدين أن العالم اليوم في حاجة إلى القابلات أكثر من أي وقت مضى. ومن شأن الاستثمار في توفير القابلات أن يساعد على تجنب حدوث أعداد كبيرة تصل إلى 290، 000 من الوفيات النفاسية وثلاثة ملايين حالة وفاة بين المواليد والتي تحدث كل عام جراء عدم توافر الأختصاصيين الصحيين النظاميين وذوي التعليم الجيد فضلا عن عدم توافر المرافق الصحية الكافية. ذلك أن القابلات يحققن ما هو أكثر من مجرد المساعدة في عملية الوضع، فهن يقمن أيضا بتوفير معلومات وخدمات الصحة الإنجابية المنقذة للحياة، بما في ذلك الرعاية قبل الولادة وبعدها إلى جانب خدمات تنظيم الأسرة.

ولفتا الى أنه ستكون هناك أدلة وشواهد جديدة على العائدات التي يمكن أن تحققها الاستثمارات في مجال القبالة في حزيران/يونيو 2014 لدى إطلاق التقرير الثاني عن حالة القبالة في العالم وذلك في مؤتمر الاتحاد الدولي للقابلات الذي يعقد كل ثلاث سنوات في مدينة براغ، بالجمهورية التشيكية. وسوف يكشف هذا التقرير – وهو جهد مشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والاتحاد الدولي للقابلات – عن أحدث البيانات من 73 من البلدان التي تستأثر بأكثر من نسبة 95 في المائة من حالات الوفيات بين الأمهات والمواليد والأطفال. وستؤدي البيانات الجديدة إلى تحسين قاعدة الأدلة في هذا المجال كما ستساعد على تعبئة القيادات والإجراءات في البلدان ذات العبء الأكبر في هذا المجال من أجل دعم الخدمات الصحية للأمهات والمواليد وتيسير توفير خدمات القبالة عالية النوعية للحوامل ومواليدهن.

وأشادا بجميع القابلات الملتزمات اللاتي تفوق خدماتهن حدود الواجب الواقع على كاهلهن، واللاتي تعملن في معظم الأحيان في ظل ظروف بالغة الصعوبة وبموارد محدودة من أجل توفير الرعاية للأمهات والمواليد لكل النساء والفتيات حول العالم.

أهمية إشراك المجتمع في إدارة الموارد المائية

م/ عبد الجليل محمد ردمان الشرعبي<<

إن المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية بمفهومها الواسع تعني توحيد جهود المجتمعات المحلية مع الجهود الحكومية في إدارة الموارد المائية وبما يضمن ديمومة هذا المورد المهم ، ولذلك فإننا عندما نتيح الفرصة أمام المجتمع لإدارة موارده المائية بنفسه وندعم جهوده في هذا المجال فإنه مع مرور الوقت سيتولد لديه الشعور بالمسئولية ، بل أن من أهم متطلبات الإدارة المتكاملة للموارد المائية هو توعية المجتمع وتحفيزه على تشكيل نفسه ضمن ما يسمى بجمعيات مستخدمي المياه التي تهدف إلى إشراك المجتمعات المحلية على مستوى الريف والحضر في إدارة الموارد المائية ، ولهذا فان إشراك المجتمع في إدارة الموارد المائية يعد من أفضل الطرق التي تساعد على المواءمة بين العرض والطلب وتعمل على مراعاة حقوق الانتفاع وحل النزاعات المائية وتنظيم توزيع نسب الاستخدامات المائية على مستوى كل القطاعات .

إن هنالك العديد من الشعارات التي ترفع حول موضوع المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية ، ومعظم الجهات العاملة في قطاع المياه تطرح بأنها أتاحت الفرصة للمجتمع ليشارك في إدارة موارده المائية ، بينما على ارض الواقع نجد العكس تماما فهناك تغييب واضح لدور المجتمع في إدارة الموارد المائية ، بل أن هناك مركزية شديدة في إدارة الموارد المائية وهذا ما جعل شرائح المجتمع تتعامل مع المياه من مبدأ كل ممنوع مرغوب لأنهم غير مستوعبين حجم المشكلة المائية التي سيتضررون منها هم بالدرجة الأولى لأننا بالفعل لم نستطع توعيتهم بان القضية هي قضيتهم وما نحن إلا جهات مساعدة لهم وبهذا نجعلهم أداة مساعدة لنا في إدارة الموارد المائية لا أداة تعمل ضدنا .

إن الإدارة المركزية للموارد المائية تعمل على قتل روح المبادرة لدى أفراد المجتمع ولذلك عندما يواجه المواطنون أي مشكلة مائية في منطقتهم تجدهم ينتظرون الحلول المركزية من الدولة لهذه المشكلة رغم أنه كان باستطاعتهم التغلب عليها وحلها بأقل كلفة واقصر فترة زمنية بدلا من أن ينتظروا من الحكومة حل تلك المشكلة ، وفي هذا الصدد نستطيع القول أن تجربة الإدارة المركزية للموارد المائية قد فشلت لأنها أغفلت اللاعب الأساسي في إدارة الموارد المائية وهو المجتمع .

إن الإدارة السليمة للموارد المائية تستدعي إشراك المجتمع في إدارة هذا المورد بصورة مباشرة ،وتوسيع الشراكة في ادارة الموارد المائية يقصد به تفويض بعض المسؤوليات المتعلقة بإدارة الموارد المائية ونقلها من مستوى المركز إلى المستويات المحلية بهدف رفع كفاءة استخدام ما هو متاح من موارد مائية وتقليل الهدر والبحث عن بدائل لتغطية العجز بطرق ذاتية من أفراد المجتمع وبإشراف الدولة مثل حصاد مياه الأمطار ، وبهذه الطريقة سيشعر المجتمع بان القضية المائية هي قضيته وما الجانب الحكومي إلا جهة مساعدة له في إدارة هذا المورد .

إن عدم التنسيق بين الجهات العاملة في قطاع المياه أدى إلى تشتت الجهود المتعلقة بتفعيل دور المجتمعات المحلية في إدارة الموارد المائية ، والدليل على ذلك هو أن لكل جهة عاملة في قطاع المياه خططها الخاصة تكوين جماعات وجمعيات محلية بحسب ما تراه مناسب وبما يخدم مصالحها دون مراعاة لتداخل المهام والاختصاصات وبدون تنسيق بين الجهات ذات.

إن هنالك الكثير من الأطر التنظيمية التي تتداول وتطرح بهدف تنظيم المجتمع ضمن مجموعات معينة لضمان مشاركة المجتمع في إدارة الموارد المائية ومن تلك المسميات (جماعات مستخدمي المياه ، جمعيات مستخدمي المياه ، روابط مستخدمي المياه ، اتحادات مستخدمي المياه ثم بعدها لجان إدارة المناطق المائية والأحواض الفرعية وهذه يصدر بها قرار من رئاسة الوزراء ثم بعد ذلك تأتي لجان إدارة الأحواض المائية ويتم تشكيل لجان أدارة الأحواض المائية وفق أحكام قانون المياه رقم (33) لعام 2002م ولائحته التنفيذية) ورغم تعدد تلك المسميات إلا انه لم يتم ترجمتها على ارض الواقع .

إن لدينا بعض التجارب الناجحة في تكون جمعيات مستخدمي المياه وبعض لجان الأحواض إلا أن هذه التجربة بحاجة إلى التقييم والمتابعة المستمرة من الجهات المعنية العاملة في قطاع المياه .

لقد حاولت الهيئة العامة للموارد المائية منذ إنشائها عام 1995م وحتى الآن من تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارة الموارد المائية وسعت إلى توفير الأطر القانونية لتنظيم تلك الشراكة وساهمت في إنشاء وتشجيع بعض لجان مستخدمي المياه وكذلك متابعة إصدار القانون الخاص بإنشاء لجان الأحواض المائية من رئاسة الوزراء ، كما تابعة الهيئة خلال الفترة الأخيرة استصدار قرار وزاري خاص بإنشاء الاتحادات المائية وبالفعل صدور قرار وزير المياه والبيئة رقم (6) في بداية 2011م ، ورغم صدور القرار إلا انه لم يتم تفعيله إلى الآن مع العلم أن قرار إنشاء الاتحادات المائية يتضمن تفويض الاتحادات بإنشاء روابط مستخدمي المياه بحسب الحاجة مما يتح الفرصة للمجتمع أن يساهم بشكل مباشر في إدارة موارده المائية ، ولذلك فإن تفعيل المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية يستدعي وضع اطر مؤسسية لضمان ديمومة وتنظيم العمل المجتمعي .

إن الدولة تتحمل مسؤولية تدريب بعض أبناء المجتمع لرفع مهاراتهم وقدراتهم المتعلقة بإدارة الموارد المائية ، كما أن على الدولة العمل على تحفيز المجتمع وتشجيع المبادرات المجتمعية التي تصب في صالح الإدارة السليمة للموارد المائية .

إننا كثيرا ما نسمع عن نشوب نزاعات مائية وخاصة في الآونة الأخيرة تتسبب في إزهاق العديد من الأرواح ، ولو أن هناك جمعيات لمستخدمي المياه أو لجان أحواض في تلك المناطق تضم مجموعة من الناس العقلاء لما وقعت مثل تلك النزاعات ولتم السيطرة على تلك المشاكل منذ بدء نشوبها لان من مهام تلك الجمعيات واللجان هو حل النزاعات المائية مراقبة حقوق الانتفاع واستخدامات المياه .

إن الإدارة العامة للتوعية ولجان الأحواض في الهيئة العامة للموارد المائية لديها خطة مستقبلية خاصة بتفعيل دور المجتمع في ادارة الموارد المائية من خلال التوعية بأهمية تشكيل جمعيات مستخدمي المياه وكذلك تكوين ما يسمى بلجان الأحواض وغيرها .

وفي الأخير نؤكد على ضرورة إشراك المجتمع في إدارة الموارد المائية وان نستفيد من تجارب الدول التي حققت نجاحات في هذا الجانب ، فعلى سبيل المثال كنت في زيارة إلى المملكة الأردنية الهاشمية في عام 2008م للمشاركة في دورة تدريبية وأثناء تواجدنا هناك قمنا بزيارة إلى منطقة غور الأردن ووجدنا أن إدارة الموارد المائية في غور الأردن تمثل نموذجاً ينبغي الوقوف عليه والاستفادة منه وسبب النجاح يرجع إلى التواجد الفعلي والمنظم لجمعيات مستخدمي المياه التي تعمل بطريقة منظمة جدا وتعمل على حل المشاكل في المنطقة دون تدخل الدولة وتعمل على توزيع المياه على المزارعين بشكل عادل ووجدنا ارتياحا منقطع النظير من قبل المزارعين لهذه الجمعيات ، فلماذا لا نستفيد من مثل هذه التجارب الناجحة ؟

● مدير عام التوعية ولجان الاحواض بهيئة الموارد المائية

العيد الرابع والعشرون لـ 22 من مايو

لنكن صفاً واحداً ضد الإرهاب